

إعلان مراكش حول الحق في الوصول إلى المعلومات

نحن المشاركون و المشاركون في الندوة الوطنية التي نظمتها جمعية عدالة بمدينة مراكش أيام 25-26-27 ماي 2007 ، بعد مناقشة العروض المقدمة وتبادل الرأي بين مختلف المكونات الحاضرة، نعلن ما يلي:

-اعتبارا لكون تكريس الحق في الوصول إلى المعلومات يعد حقا من حقوق الإنسان و مظهرا لحرية الرأي التي يقتضيها وجود مجتمع المعلومات الديموقراطي اللازم لتشكيل رأي عام حر ومنتور ؛

-ونظرا لكون اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الرشوة التي وقعها المغرب في التاسع من ماي 2007 تدعو الدول إلى تكريس الحق في الوصول إلى المعلومات كاستجابة لطلب الأفراد، إضافة إلى اتخاذ المبادرة تلقائيا لتشجيع الحكومة الإلكترونية بنشر المعلومات حول تنظيم إدارتها وسيرها ومسلسل اتخاذ القرارات فيها، وكذا نشر تقارير دورية، وضمان الوصول الفعلي إلى المعلومات من طرف العموم خدمة للصالح العام؛ مما يزيد شفافية الإدارة و قابليتها للمحاسبة و يقلص هامش الممارسات الفاسدة و يعزز مشاركة المواطنين في العملية الديمقراطية؛

-واستجابة لمطالب المجتمع المدني بإقرار حق في الوصول إلى المعلومات لدعم الشفافية في تدبير

الشؤون العامة وتطوير القانون المغربي في مجال الحق في الوصول إلى مصادر الخبر و حق الصحفيين في الحصول على المعلومات من مختلف مصادرها ،استكمالا لإصلاح المنظومة القانونية للإعلام والاتصال،وبهدف تفعيل أكبر للالتزامات الدولية للمغرب من منظورالعهد الدولي حول الحقوق المدنية السياسية وخاصة المادة 19 منه؛

-و أخذا بعين الاعتبار توصيات هيئة الإنصاف و المصالحة و المصالحة و خلاصات تقرير الخمسينة

و توصيات المناظرة الوطنية حول الإصلاح الإداري لسنة 2002 ؛

-ودعما للبحث العلمي ولمجتمع المعرفة وتكافؤ الفرص و تمكين المواطنين من معرفة حقوقهم وواجباتهم وتحسين علاقتهم بالإدارة و التقدم في ورش إصلاح الدولة ؛

-وتكريسا للجهود التي تمت في مجال الحكومة و الإدارة الإلكترونية بما في ذلك إنشاء عدد من المواقع الإلكترونية الخاصة بالوزارات والإدارات والمرافق العمومية؛

-وإن يثمنون اقتراح الفريق الاشتراكي بمجلس النواب بوضع قانون يكرس الحق في الوصول إلى المعلومات؛ و يؤكدون على ضرورة إغنائها و الدفع به طبقا لمقتضيات هذا الإعلان؛
فإن المشاركات والمشاركين في ندوة عدالة:

1- يدعون الحكومة و البرلمان المغربي إلى سن قانون خاص بالحق في الوصول إلى المعلومات ينسجم مع المواثيق الدولية و مستوحى من أفضل التجارب الدولية يقر من جهة بحق كل شخص في الحصول على

الوثائق والمعطيات العمومية كما يتضمن من جهة ثانية التزام الوزارات والإدارات والمؤسسات والمرافق العمومية والجماعات المحلية بنشر معلومات أساسية عن تسييرها ونشاطها وصفقاتها العمومية ومساطر اتخاذ القرار فيها وكيفية الاستفادة من خدماتها فضلا عن مختلف منتوجاتها وتقاريرها؛

2- يطالبون بتضمين القانون جهازا يسهر على حسن تطبيق القانون و يضمن حق الفرد وحقوق الجمهور في الوصول إلى المعلومات و يكون من ضمن صلاحياته تقديم آراء استشارية و اقتراحات للإدارة و يدرس تظلمات المواطنين و يسعى لدى السلطات العمومية المعنية لمعالجة المشاكل في إطار روح و غايات القانون و يقترح الإصلاحات القانونية و المؤسساتية.

3 - و حتى يتقوم هذا الجهاز بهذه الأدوار، فمن الضروري أن يمكنه القانون بشروط تؤمن استقلاليتة و كفاءته و خبرته و نزاهته و أن يضمن توفره على سلطات قانونية و على وسائل كافية للعمل مع ضمان شفافية عمله و قابليته للمحاسبة.

4- يطالبون بإدخال إصلاحات قانونية كفيلة بإلغاء القوانين التي تعرقل ممارسة هذا الحق، و يكون من شأنها تعزيز دور القضاء، و تنظيم الأرشيف الوطني و تطوير البنية التحتية للإدارات و المرافق العمومية.

مراكش 27 ماي 2007